

## مذكرة احضار

صادرة من مدعي عام عجلون

الاسم والشهرة ومحل الإقامة نهار الحدان الزهرات من البلادة ومجهول محل الإقامة  
اقتضى استماع افادة الشخص الحر اسمه وشهرته اعلاه من اجل مادة سرقة وعليه فان كل مباشر وقوة مسلحة  
مكلف باحضاره الى مدعي عام عجلون وابرار كل معاونة عند اقتضاء الحال لافعال احكام هذه المذكرة وللبيان حرر

## القرار

الصادر من قبل الرئيس السيد نجيب الرشيدات والعضو السيد هاني خير المأذونين باجراء المحاكمة واعطاء  
القرار باسم جلالة ملك المملكة الاردنية الهاشمية الحسين بن طلال المعظم .

ادعى النائب العام بالانفاضة لوظيفة بان المدعي عليهم عبد الله حنا الفرح وسيسيليا حنا مختاريان وسعود مقري  
الفرح يملكون بالاشتراك مع فريدة حنا الخلف قطعة الارض رقم ٢٩٩ من حوض بلدة مأدبا رقم ( ١ ) من اراضي  
مأدبا البالغ مساحتها ثلاثة دونات وواحد وسبعين مترا مربعا بتاريخ ١٩٥٨/٩/٢١ ورقم ٤٠٨ قرر مجلس الوزراء  
استملاك دونات واحد وثلاثية وثمانية امتار مربعة من قطعة الارض المذكورة لبناء مسجد عليها وحيازة حيازة  
فورية دون التقيد بالمراسم المنصوص عليها في المواد ( ٢٠٢ ، ٢٠٨ ، ٢٠٩ ) من قانون الاستملاك ، وحيث ان مدير  
الاراضي والمساحة بصفته المشي، في معاملة الاستملاك لم يتوصل الى اتفاق مع المدعي عليهم بشأن التعويض  
الواجب دفعه عن المساحة المستملكة باستثناء صاحبه حصة واحدة من ستة عشر حصة فقد قبلت التعويض الذي  
هو ( ٣٠٠ ) دينار للدونم الواحد ، لهذا يطلب دعوة المدعي عليهم للمحاكمة وتقدير مبلغ التعويض الذي يستحقه  
كل واحد من المدعي عليهم وتضمينهم الرسوم والتفقات واجور المحاماة وفي المحاكمة الجارية بغياب المدعي عليهم  
جميعا وبحضور مساعد النائب العام كرر مساعد النائب لائحة الدعوى وطلب اسقاط الدعوى عن المدعي عليهم عبد  
الله وسعود واجراء محاكمة سيسيليا المتبلغه بواسطة النشر في المبرز م/١ غاييا ، ثم كرر لائحة الدعوى وقدم بيناته  
المبرزات م/٢ - م/٧ وختمها وطلب الحكم على المدعي عليها سيسيليا حسب لائحة الدعوى . لهذا ويطلب مساعد  
النائب العام تقرر اسقاط الدعوى عن المدعي عليها عبد الله وسعود وفي الوقت نفسه تقرر الحكم للمدعي عليها  
سيسيليا بمبلغ اربعة وعشرين دينارا وخمسة وخمسة وعشرين فلسا عن حصتها في الارض المستملكة التي هي حصة  
واحدة من اصل ستة عشر حصة وتضمينها الرسوم والتفقات وعشرة دنانير اجور محاماه قرارا غاييا قابلا للاعتراض  
والاستئناف صدر ١٩٥٩/٧/٢٧ .

الرئيس

العضو

الجزيرة الرسمية  
للمملكة الاردنية الهاشمية

كان : الخميس ٢٩ ربيع الاول سنة ١٣٧٩ هـ . الموافق تشرين الاول سنة ١٩٥٩ م . العدد ١٤٤٤

الفهرس  
٢

صفحة

٨٣٧

٨٤٤

٨٤٤

٨٤٥

٨٤٥

قانون رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٩ قانون التقاعد العسكري المؤقت  
نظام بدلات التجريم والعقوبة في ميناء العقبة المعدل رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩  
نظام بدل خدمات تحميل القوسفات في ميناء العقبة رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩  
نظام رسوم وتكاليف خدمات ميناء العقبة المعدل رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٩  
وكالات الوزراء

## محمد السيد الفيلسوف ملك المملكة الأردنية الهاشمية

بمقتضى المادة ( ٩٤ ) من الدستور

وبناء على ماقرره مجلس الوزراء بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٧

نصادق - بمقتضى المادة ٣١ من الدستور - على القانون الموقت الآتي ونأمر بإصداره ووضع موضع التنفيذ الموقت وإضافته الى قوانين الدولة على اساس عرضه على مجلس الامة في اول اجتماع يعقده .

قانون رقم ( ٢٩ ) لسنة ١٩٥٩

### قانون التقاعد العسكري الموقت

١ - يسمى هذا القانون ( قانون التقاعد العسكري الموقت لسنة ١٩٥٩ ) ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .

٢ - يكون للمعاري والالفاظ التالية الواردة في هذا القانون المعاني المخصصة لها ادناه ما لم تدل القرينة على خلاف ذلك .  
تعني عبارة ( الدولة الاجنبية ) كل دولة غير المملكة الاردنية الهاشمية .

وتعني عبارة ( القوات المسلحة ) القوات البرية والجوية والبحرية .

وتعني كلمة ( ضابط ) كل من كان حائزاً على هذه الرتبة بإرادة ملكية وتشمل مرشح الضابط والوكيل .

وتعني كلمة ( فرد ) كل من كانت رتبته دون رتبة ضابط .

وتعني كلمة ( راتب ) راتب الوظيفة الاساسي باستثناء العلاوات من اي نوع كانت .

وتعني عبارة ( خدمة مقبولة للتقاعد ) الخدمة التي تحسب بمقتضى احكام هذا القانون أو أي قانون آخر .

وتعني عبارة ( العمر او المدة ) العمر او المدة بحسب السنة الشمسية وعندما تعرف السنة ولا يعرف تاريخ الولادة فيعتبر هذا التاريخ من بداية شهر كانون الثاني .

وتعني كلمة ( الشهر ) جزءاً من اثني عشر جزءاً من السنة

وتعني كلمة ( اليوم ) جزءاً من ثلاثين من الشهر .

٣ - أ - يطبق هذا القانون على الضباط والافراد الاردنيين الا من كان منهم يخدم بمقتضى عقد لا يحوله حق التقاعد

ب - لا يطبق هذا القانون على افراد الحرس الوطني ولا على افراد القوة الاحتياطية عندما يكونون خارج الخدمة الفعلية .

ج - دون اجعاف بما ورد في المواد ١١ «ب» و ٢٢ و ٢٣ من هذا القانون ومع مراعاة احكام الفقرات التالية لا تسري احكام هذا القانون على الافراد الذين يدخلون في خدمة الجيش بعد نفاذ هذا القانون .

د - اذا اعيد فرد الى خدمة الجيش بعد نفاذ هذا القانون فلا تعتبر خدماته السابقة او اللاحقة تابعة للتقاعد بعد انقضاء انتهاء خدمته الاخيرة سواء بالترجيع او التسريح ترد اليه المائدات التقاعدية التي اقتطعت من رواتبه عن خدماته السابقة .

هـ - الافراد الذين يدخلون في خدمة الجيش بعد نفاذ هذا القانون سواء كانت لهم خدمة سابقة ام لا تقتطع من رواتبهم المائدات التقاعدية بنسبة ٥٪ من الراتب الاساسي .

و - مع مراعاة احكام المادتين ٢٩ و ٣٠ من هذا القانون اذا انتهت خدمة الفرد الذي اعيد استخدامه بعد نفاذ هذا القانون ترد اليه المائدات التقاعدية التي اقتطعت عن خدمته السابقة وتدفع اليه مكافأة قدرها ١٢/١ من راتبه الشهري الاساسي الاخير عن كل شهر من خدمته الجديدة .

ز - مع مراعاة احكام المادتين ٢٩ و ٣٠ من هذا القانون اذا انتهت خدمة الفرد الذي التحق بخدمة الجيش بعد نفاذ هذا القانون ولم تكن له خدمة سابقة فتدفع له مكافأة قدرها ١٢/١ من راتبه الشهري الاساسي الاخير عن كل شهر من خدمته الجديدة .

ح - أما الافراد الذين يعاد استخدامهم بعد نفاذ هذا القانون وكانت قد خصصت لهم رواتب تقاعد عن خدماتهم السابقة فعند انتهاء خدمتهم بمقتضى احكام هذا القانون تعاد اليهم رواتبهم التقاعدية بالإضافة الى ما يستحقونه بمقتضى احكام هذه المادة .

٤ - تحسب الخدمة المقبولة للتقاعد من تاريخ دخول الضابط او الفرد في خدمة القوات المسلحة وتدخل في الحساب المدة التي يقضيها في الاسر واية خدمة سابقة مما تحسب خدمة مقبولة للتقاعد بمقتضى قانون التقاعد المدني ولا تدخل في حساب التقاعد اية خدمة قام بها قبل اكتمال السابعة عشرة من عمره .

هـ - أ - تقتطع عائدات التقاعد من رواتب الضباط بنسبة ٧٪ ونسبة ٥٪ من رواتب الافراد .

ب - لا تقتطع المائدات التقاعدية من رواتب المتقاعدين وعائلاتهم .

ج - اذا اختار اي ضابط او فرد موجود في الخدمة عند نفاذ هذا القانون اعتبار خدماته السابقة على تاريخ ١٩٥٩/٤/١ في سائر الرتب تابعة للتقاعد فعليه ان يدفع المائدات التقاعدية عن تلك الخدمة ( اذا لم تكن قد دفعت ) بنفس النسبة المعينة وبالصورة التي يقررها وزير المالية ولا يجوز للضابط او الفرد ان يرجع عن اختياره .

٦ - أ - تقيد عائدات التقاعد التي تقتطع من رواتب الضباط والافراد ايراداً للدولة وتؤدي من الميزانية العامة جميع المبالغ التي تتحقق بموجب هذا القانون .

ب - اعتباراً من تاريخ نفاذ هذا القانون يحول رصيد صندوق التقاعد العسكري الى الخزينة العامة .

٧ - أ - يجوز لمجلس الوزراء بناء على توصية وزير الدفاع ان يحيل على التقاعد اي ضابط اتم خدمة اثني عشرة سنة مقبولة للتقاعد .

ب - يجوز لوزير الدفاع بناء على تنسيب القائد العام للقوات المسلحة ان يحيل على التقاعد اي فرد اتم خدمة اثني عشرة سنة مقبولة للتقاعد .

كل من أشعل

بجمل

ع

ان

تحت

م



٨ - أ - لمجلس الوزراء بناء على تنسيب وزير الدفاع ان يحيل على التقاعد اي ضابط اكل السن المبينة اذله بشرط ان يكون قد اتم مدة لا تقل عن اثني عشرة سنة خدمة مقبولة للتقاعد :

أمير لواء	٦٠ سنة
زعيم	٥٥ سنة
عقيد	٥٢ سنة
مقدم	٥٠ سنة
رئيس أول	٤٨ سنة
رئيس فمادون	٤٥ سنة

ب - يحق للضابط الذي اكل السن المبينة في الفقرة السابقة واكمل عشرين سنة خدمة مقبولة للتقاعد ان يتقاعد بموافقة وزير الدفاع على ضوء مقتضيات المصلحة العامة .

ج - كل فرد بلغت خدمته المقبولة للتقاعد عشرين سنة يحق له ان يتقاعد بموافقة القائد العام للقوات المسلحة .

د - عندما يكمل الضابط الستين من عمره او اربعين سنة خدمة مقبولة للتقاعد يجب انهاء خدمته بقرار من وزير الدفاع ما لم يقرر مجلس الوزراء لاسباب خاصة ذات فائدة عامة - ابقاءه في الخدمة .

٩ - أ - بحسب راتب تقاعد الضابط الشهري الذي يستحق التقاعد بموجب احكام هذا القانون على اساس ضرب عدد اشهر خدمته المقبولة للتقاعد في راتبه الاساسي الاخير وتقسيم حاصل الضرب على اربعماية وثمانين بشرط ان لا يزيد راتب التقاعد عن ٧٥٪ من راتبه الشهري الاخير

ب - بحسب راتب تقاعد الفرد الشهري الذي يستحق التقاعد بموجب احكام هذا القانون على اساس ضرب عدد اشهر خدمته في راتبه الشهري الاخير وتقسيم حاصل الضرب على ثلاثماية وستين بشرط ان لا يزيد راتب التقاعد الذي يخص له على ٧٥٪ من راتبه الشهري الاخير .

١٠ - أ - اذا انتهت خدمة ضابط لا كاله الستين من عمره وكانت خدمته المقبولة للتقاعد عشر سنوات او اكثر يعطى راتب تقاعد محسوب بمقتضى احكام هذا القانون واذا نقصت خدمته المقبولة للتقاعد عن عشر سنوات تعاد اليه المائدات التقاعدية التي اقتطعت من رواتبه .

ب - مع مراعاة احكام المادتين الحادية والثلاثين والثانية والثلاثين من هذا القانون اذا انتهت خدمة الضابط او الفرد لاي سبب كان ما عدا الاستقالة وكانت خدمته المقبولة للتقاعد اثني عشرة سنة او اكثر يعطى راتب تقاعد بموجب احكام هذا القانون واذا نقصت خدمته المقبولة للتقاعد عن اثني عشرة سنة اعيدت اليه المائدات التقاعدية التي اقتطعت من رواتبه .

١١ - أ - اذا عجز ضابط او فرد اثناء خدمته المقبولة للتقاعد عن اداء واجبات وظيفته او واجبات مماثلة لها تناط به من قبل الحكومة بسبب حادث او مرض او علة تنهى خدمته ويعطى راتب تقاعد بموجب احكام هذا القانون اذا كانت خدمته المقبولة للتقاعد عشر سنوات او اكثر واذا نقصت خدمته المقبولة للتقاعد عن عشر سنوات يعطى مكافأة بما يعادل ١٢/١ من راتبه الشهري الاخير عن كل شهر كامل من خدمته المقبولة للتقاعد .

ب - اذا كان وقوع الحادث او المرض او العلة المذكورة في الفقرة السابقة قد تم اثناء قيام الضابط او الفرد بوظيفته وبدون خطأ منه وكان ايضا مما يمكن عزوه الى طبيعة وظيفته وتأييد ذلك بتقرير من اللجنة الطبية العليا يعطى بالاضافة الى راتب التقاعد او المكافأة المذكورين في الفقرة السابقة راتب اعتلال حسب النسب التالية :

- ١ - ٦٠/٥ من راتبه الشهري الاخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تمطيلا خفيفا
- ٢ - ٦٠/١٠ من راتبه الشهري الاخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تمطيلا جزئيا
- ٣ - ٦٠/١٥ من راتبه الشهري الاخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تمطيلا جسيما
- ٤ - ٦٠/٢٠ من راتبه الشهري الاخير اذا كانت قدرته على اعالة نفسه قد تعطلت تمطيلا كلياً

وعلى الضابط او الفرد الذي اعطي راتب اعتلال ان يمثل للفحص الطبي من حين لآخر في المكان والزمان الذين يعينها له القائد العام للقوات المسلحة كلما طلب منه ذلك على ان لا يزيد الفحص عن مرة واحدة في كل سنتين واذا تبين بنتيجة الفحص الطبي ان هنالك تحسنا في حالته الصحية فيخفض راتب الاعتلال كلما خفت العلة حسب درجات قدرته على اعالة نفسه الموضحة سابقا ويلقى الراتب كله اذا شفي من علته واذا رفض الضابط او الفرد المثول للفحص الطبي او رفض العودة للخدمة فيوقف راتب الاعتلال بقرار من لجنة التقاعد العسكرية .

١٢ - يعتبر الاشخاص الآتي ذكرهم افراد عائلة الضابط او الفرد المتوفى الذين لهم الحق في راتب التقاعد او المكافأة أو التعويض بموجب احكام هذا القانون .

أ - الزوجة أو الزوجات .

ب - البنون الذين لم يكلوا السابعة عشرة من عمرهم والممولون المحتاجون منهم بها كان عمرهم .

ج - البنات المازيات أو الارامل أو المطلقات .

د - الام الارملة أو المطلقة .

١٣ - يقطع راتب التقاعد المخصص للابن من تاريخ اكله السابعة عشرة من عمره الا في الاحوال التالية :

- أ - اذا كان عند اقامه السابعة عشرة من العمر يتابع العلم في مدرسة ثانوية أو كلية فيستمر في اعطائه راتب التقاعد ما دام طالبا أو لغاية اكله الخامسة والعشرين من العمر ايها اسبق .

هكذا من الأشغال

ب - اذا كانت مقدرة على اعالة نفسه معطلة تمطيلاً كلياً جسيا بقرار من اللجنة الطبية العليا يعاد النظر في امره للتأكد من مدى تعطيله مرة كل سنتين على الاقل .

١٤ - يقطع راتب التقاعد عن الزوجات والبنات والامهات عند تزوجهن على أن يعاد اليهن استحقاقهن اذا اصبحن ارامل أو مطلقات . وعند زواجهن مرة ثانية يقطع الراتب نهائيًا . أما البنات والامهات اللواتي كن متزوجات عند وفاة ابينهن أو ولدنهن ولم يستقدن من راتب مورثهن ثم اصبحن ارامل أو مطلقات فينلن نصيبهن من تاريخ الترمل أو الطلاق وفقاً لاحكام هذا القانون .

١٥ - اذا اكتسبت الموظفة المستخدمة في القوات المسلحة راتبا تقاعدياً عن خدماتها فلا يقطع راتبها التقاعدي في حالة زواجها واذا توفيت انتقلت راتبها الى مستحقه وفقاً لاحكام هذا القانون اذا ثبت احتياجهم وثبت أيضاً ان الوظيفة كانت مسؤولة مباشرة عن اعالتهن .

١٦ - أ - اذا توفي ضابط أو فرد متقاعد فيخصص لورثته المستحقين ٥٠٪ من راتبه التقاعدي .

ب - لا يستفيد ورثة المتقاعد من راتب الاعتلال المخصص بموجب هذا القانون .

١٧ - توزع رواتب التقاعد أو المكافآت التي يقرر دفعها بموجب احكام هذا القانون على الورثة المستحقين بالتساوي

١٨ - اذا توفي الضابط أو الفرد عن زوجة أو زوجات حوامل يعاد توزيع راتب التقاعد مجدداً بعد الولادة وفق احكام هذا القانون .

١٩ - لا يجوز الجمع بين راتبي تقاعد واذا استحق احد افراد العائلة اكثر من راتب تقاعد واحد فيخصص له الراتب الاكبر .

٢٠ - اذا توفي ضابط أو فرد اثناء وجوده في الخدمة وكانت خدمته المقبولة للتقاعد عشر سنوات أو اكثر تمنى عائلته نصف راتب التقاعد الذي كان يستحقه فيما لو بقي على قيد الحياة محسوباً بمقتضى احكام هذا القانون واذا نقصت خدمته المقبولة للتقاعد عن عشر سنوات تمنى عائلته مكافأة بمعدل ١٢/١ من راتبه الشهري الاخير عن كل شهر كامل من خدمته المقبولة للتقاعد .

٢١ - اذا طرأ تغيير على المستفيدين من راتب التقاعد سواء بوفاة احدهم أو بفقده حقه فيه بصورة اخرى أو باستعادة احدهم الحق في راتب التقاعد الذي كان قد قطع عنه فيعاد حساب رواتب التقاعد مجدداً وفق احكام هذا القانون .

٢٢ - أ - اذا قتل ضابط أو فرد أو توفي نتيجة اضرار اصابته فادت الى وفاته من جراء قيامه بوظيفته ولم يكن قد اكمل مدة عشر سنوات في الخدمة المقبولة للتقاعد فيخصص لعائلته ربع راتبه الشهري الاخير واذا زادت خدمته عن عشر سنوات خصص لها ثلث راتبه الشهري الاخير واذا ظهر بالحساب أن الراتب الذي تستحقه العائلة بموجب احكام هذا القانون يزيد عن الثلث خصص لها الراتب الاكبر .

ب - بالإضافة الى راتب التقاعد الذي يخصص للعائلة بموجب الفقرة السابقة تمنى تمويضاً تقدياً يعادل رواتب وعلاوات الضابط أو الفرد عن سنة كاملة محسوباً على اساس راتبه الشهري الاخير على ان لا يقل عن ثلاثية دينار . يمنى التمويض في حوادث الاستشهاد والقتل اثناء قيام الضابط أو الفرد بواجبه العسكري .

ج - اذا كان الضابط أو الفرد اعزب أو متزوجاً وليس له اولاد يمنى التمويض الى ورثته الشرعيين .

٢٣ - أ - اذا وجد بالحساب ان الراتب الشهري الذي يستحقه كل فرد من افراد العائلة بموجب المادة السادسة عشرة من هذا القانون يقل عن دينار واحد فيخصص لكل منهم دينار واحد في الشهر كحد ادنى شرط ان لا تزيد رواتب التقاعد التي تخصص لجميع افراد العائلة عن راتب التقاعد الذي يستحقه مورثهم .

ب - واذا وجد بالحساب ان الراتب الشهري الذي يستحقه كل فرد من افراد العائلة بموجب المادة الثانية والعشرين من هذا القانون يقل عن دينار واحد فيخصص لكل منهم دينار واحد في الشهر كحد ادنى بشرط ان لا تزيد رواتب التقاعد التي تخصص لجميع افراد العائلة عن ٥٠٪ من راتب مورثهم الشهري الاخير .

٢٤ - اذا اعيد استخدام ضابط أو فرد كان قد استرد العائدات التقاعدية او دفعت له اكراميه بموجب احكام هذا القانون فيجب ان يعيد ما استرده او دفع اليه دفعة واحدة او على دفعات بالصورة التي يوافق عليها وزير المالية والا فلا تحسب له خدمته السابقة ويستثنى من ذلك ما دفع بسبب الاعتلال .

٢٥ - في حالة ما اذا كان ضابط قد ترك الخدمة قبل نفاذ هذا القانون ثم اعيد استخدامه فان خدمته السابقة المقبولة للتقاعد حتى تاريخ نفاذ هذا القانون تحسب وفق القوانين التي كانت نافذة قبل صدوره .

٢٦ - أ - اذا اعيد ضابط متقاعد الى الخدمة يوقف راتبه التقاعدي من تاريخ اعادته ويعاد حساب هذا الراتب عند ما تنتهي خدمته الاخرى على اساس اضافة خدماته السابقة المقبولة للتقاعد الى خدماته اللاحقة ويشترط في ذلك ان لا يؤدي الحساب الجديد الى تخفيض راتب التقاعد السابق الذي خصص له وتضاف جميع مدد الفواصل التي تقع بين تاريخ احواله على التقاعد وتاريخ اعادته الى الخدمة على ان لا تزيد مدة الفاصله عن اربع سنوات في كل مرة ولا يحسب من الفواصل الا بقدر ما يكمل عشرين سنة للضابط .

ب - يجب اعلام وزارة المالية عن كل ضابط أو فرد متقاعد فور اعادته الى الخدمة لايقاف راتب تقاعده .

٢٧ - لا تسري احكام هذا القانون على اي راتب تقاعد أو تمويزات أو اكراميات أو عائدات تقاعدية خصصت او رفضت بموجب القوانين السابقة .

٢٨ - يجوز لمجلس الوزراء ان يقرر اعارة اي ضابط أو فرد الى اية جهة اذا رأى ان المصلحة العامة تقضي بذلك وله ان يبين مدة الاعارة وشروطها وكيفية تأدية عائدات التقاعد عنها الى الخزنة المالية وتدخل الخدمة التي يقضيها معاراً على الوجه المذكور في حساب مدة خدمته المقبولة للتقاعد .

٢٩ - يحظر على الضابط أو الفرد سواء كان في الخدمة أو متقاعداً ان يدخل في خدمة دولة اجنبية بدون موافقة مجلس الوزراء والا فيحرم من حقوقه التقاعدية بقرار من المجلس المشار اليه .

٣٠ - يحرم الضابط أو الفرد من كافة الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون سواء كان في الخدمة أم متقاعداً .

أ - اذا ثبت عليه بحكم قضائي قطعي من محكمة اردنية مختصة انه ارتكب جريمة الخيانة العظمى او قام باعمال التجسس لحساب دولة اجنبية او اية جريمة جنائية اخرى مخلة بأمن الدولة الخارجي او الداخلي .

ب - كل ضابط أو فرد في الخدمة حكم عليه بحكم قطعي من محكمة اردنية مختصة بالحبس لجرمة اختلاس اموال الدولة أو سرقتها أو لجرمة التزوير في الوثائق الرسمية .

ج - تتقاضى عائلة الضابط أو الفرد في اي من الحالتين أ و ب حصتها من راتب تقاعده كما هو مبين في هذا القانون خلال مدة سجنه وتقطع عند اطلاق سراحه كما تعاد اليها عند وفاته .

كل من اطلع

بمحل

ب

اد

تم

ملا



- ٣١- يقدر الضابط أو الفرد حقوقه التقاعدية بموجب احكام هذا القانون اذا استقال من الخدمة أو تركها .
- ٣٢- تؤلف في وزارة المالية لجنة تسمى لجنة التقاعد العسكرية على النحو التالي :
- أ - موظفان من موظفي الصنف الاول في وزارة المالية يعينها وزير المالية ويكون احدهما رئيساً .
- ب - ضابط يعينه القائد العام للقوات المسلحة .
- ٣٣- تسوى الحقوق التقاعدية المنصوص عليها في هذا القانون بناء على طلبات خطية يقدمها اصحاب الحقوق الى القائد العام للقوات المسلحة الذي عليه ان يحيلها مع جميع المستندات الى لجنة التقاعد العسكرية .
- ٣٤- تقرر لجنة التقاعد العسكرية مدى استحقاق الطالب وتمين في قرارها مقدار الحقوق التقاعدية واسماء المستحقين في كل حالة .
- ٣٥- يبلغ رئيس لجنة التقاعد العسكرية قرار اللجنة خطياً لكل من الطالب ووزير المالية ( او من ينوب عنه خطياً ) حسب الاصول .
- ٣٦- اذا لم يقنع الطالب او وزير المالية ( او من ينوبه ) بقرار لجنة التقاعد العسكرية فيجوز لكل منهما ان يطعن في قرار اللجنة امام محكمة العدل العليا خلال ثلاثين يوماً من تاريخ التبليغ .
- ٣٧- لا يؤثر هذا القانون على جميع الحقوق التقاعدية التي سويت او التي استحققت قبل نفاذ هذا القانون ولم تجر تسويتها .
- ٣٨- أ - اذا التحق ضابط أو فرد بوظيفة تابعة للتقاعد بقتضى احكام قانون التقاعد المدني فان خدمته في القوات المسلحة في سائر الرتب تحسب خدمة مقبولة للتقاعد بمعدل ٢٥/٢٥ من تلك الخدمة وتضاف الى خدمته المدنية المقبولة للتقاعد .
- ب - اذا عين في القوات المسلحة موظف كان تابعا لاحكام قانون التقاعد المدني فتحسب المدة التي قضاه في الخدمة المدنية بمعدل ٢٥/٢٥ من تلك الخدمة وتضاف الى خدمته المقبولة للتقاعد في خدمة القوات المسلحة .
- ٣٩- أ - تسري احكام هذا القانون على ضباط وافراد الامن العام وعائلاتهم .
- ب - يقوم وزير الداخلية بوظائف وزير الدفاع ومدير الامن العام بوظائف القائد العام للقوات المسلحة المنصوص عليها في هذا القانون فيما يختص بضباط وافراد الامن العام وعائلاتهم .
- ٤٠- الحالات التي لم يرد عليها نص خاص في هذا القانون تطبق عليها احكام قانون التقاعد المدني .
- ٤١- يجوز لمجلس الوزراء ان يصدر بموافقة الملك الانظمة اللازمة لتنفيذ احكام هذا القانون .
- ٤٢- يلغى قانون التقاعد العسكري رقم ٨ لسنة ١٩٥٤ مع جميع الانظمة الصادرة بمقتضاه باستثناء الجداول الملحقه بقانون تقاعد الجيش العربي الاردني رقم ١٠ لسنة ١٩٤٤ ، وتلغى احكاما به قوانين اردنية او فلسطينية سابقة الى المدى الذي تتعارض فيه مع احكام هذا القانون .
- ٤٣- رئيس الوزراء والوزراء مكلفون بتنفيذ احكام هذا القانون .

١٩٥٩/٩/٢٧

## الحسين بن طلال

وزير الصحة	وزير الاقتصاد الوطني والانشاء	قاضي القضاة	رئيس الوزراء
والتعمير ووكيل وزير المالية	وزير التربية والتعليم	وكيل وزير الخارجية	
جميل التوتنجي	خلوصي الحيري	محمد الامين الشقيطي	مزارع المجالي
وزير	وزير الزراعة	وزير العدلية	وزير الداخلية
الاشغال العامة	والشؤون الاجتماعية	والمواصلات	والدفاع
يعقوب معمر	عكاكف الفاي	انور النشاشي	وصفي مرزا

- قرر مجلس الوزراء في جلسته المنعقدة بتاريخ ١٩٥٩/٩/٢٥ بالاستناد الى المادة ٦ من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩ الموافقة على الانظمة الثلاثة التالية :
- ١ - نظام بدلات التجريم والعقالة في ميناء العقبة المعدل رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩ .
- ٢ - نظام بدل خدمات تحميل الفوسفات في ميناء العقبة رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩ .
- ٣ - نظام رسوم وتكاليف خدمات ميناء العقبة المعدل رقم ٣٧ لسنة ١٩٥٩ .

## نظام بدلات التجريم والعقالة في ميناء العقبة المعدل

رقم ٣٥ لسنة ١٩٥٩

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام بدلات التجريم والعقالة في ميناء العقبة المعدل ويقرأ مع النظام رقم (١) لسنة ١٩٥٩ المشار اليه فيما يلي بالنظام الاصلي كنظام واحد ويعمل به من تاريخ العمل بالنظام الاصلي .
- المادة ٢ - تعدل المادة ( ٦ ) من النظام الاصلي بشطب كلمة ( الواحد ) التي وردت فيها والاستعاضة عنها بعبارة الوزي ( الف كيلو غرام ) .

## نظام بدل خدمات تحميل الفوسفات في ميناء العقبة

رقم ٣٦ لسنة ١٩٥٩

صادر بمقتضى المادة ٦ من قانون ميناء العقبة رقم ١٨ لسنة ١٩٥٩

- المادة ١ - يطلق على هذا النظام اسم نظام بدل خدمات تحميل الفوسفات في ميناء العقبة لسنة ١٩٥٩ ويعمل به من تاريخ نشره في الجريدة الرسمية .
- المادة ٢ - تستوفى بدل خدمات تحميل الفوسفات الرسوم التالية :
- ١٥٠.٠٠٠ طن الاولى بسعر ٢٢٥ فلس للطن .
- ١٥٠.٠٠٠ طن الثانية بسعر ١٥٠ فلس للطن .
- ٣٠٠.٠٠٠ طن فما فوق بسعر ١٠٠ فلس للطن .

هكذا من الأشهر

بجمل

ب

ار

تم

مل